

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والخمسون

الجلسة ٥٠٦٠

الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إسبانيا	السيد يانيث - بارنوفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سايلير
	الفلبين	السيد باخا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وليمن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-56675 (A)

0456675

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

نستمع الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): يؤلمني أن أقول مرة أخرى إنه يوجد القليل من الإيجابيات والكثير من السلبيات التي أحيط مجلس الأمن علما بها هذا الشهر. فالعنف وليس التفاوض يظل وسيلة لتبادل الاتصال في الشرق الأوسط إلى حد كبير. وثمة شعور واضح بانحراف الأمور عن مسارها وبالتشاؤم، وفي حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، انحراف نحو الفوضى. فكلما الجانبين لا يفني بالتزاماته في إطار خارطة الطريق.

لقد أسفرت عملية عسكرية إسرائيلية رئيسية في قطاع غزة عن موت أعداد كبيرة من الفلسطينيين، بمن فيهم مدنيون وأطفال. وأعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء ذلك وذكّر إسرائيل بأن عليها أن تعمل وفقا لالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي.

إن الهجمات الإرهابية التي شهدتها طابا في سيناء مصر مساء يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر كانت انتهاكات للسلام في مكان يعرف بأنه موئل للتعایش والسياحة. والضحايا الذين سقطوا يدللون على تنوع الجنسيات المختلطة من السياح في طابا على الأقل ١٣ إسرائيليا وستة مصريين وستة من الروس وإيطالي قتلوا في التفجيرات الثلاثة.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس قبل ما يزيد على مجرد شهر، قتل ٢٠٦ من الفلسطينيين و ١٣ إسرائيليا وجرح حوالي ١٠٣٣ فلسطينيا و ٦٢ إسرائيليا. وعدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يبلغ الآن ٨٣٩ ٣ فلسطينيا. وقتل في الفترة نفسها ما مجموعه ٩٧٩ إسرائيليا. ويقدر عدد الجرحى منذ اندلاع الانتفاضة بـ ٤٣٣ ٣٦ فلسطينيا و ٢٩٧ ٦ إسرائيليا. إن هذه الإحصاءات تبعث على الذهول، وينبغي أن نتمعن جميعا التفكير فيها. هل سنستمر على هذا المنوال. ألا توجد طريقة أفضل؟

لقد تصاعد العنف بجدّة في قطاع غزة وحولها خلال الفترة التي يشملها التقرير. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أطلقت صواريخ القسام من غزة باتجاه بلدة سديروت داخل إسرائيل أدت إلى مقتل طفلين في الثانية والرابعة من عمرهما. وخلال الشهر الماضي، واصل المسلحون الفلسطينيون إطلاق صواريخ القسام على سديروت، أدت إلى إصابات طفيفة وإلى أضرار في المنازل والبنية التحتية. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لوقف هذه الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين.

وفي ذلك السياق، أطلقت إسرائيل في ٣٠ أيلول/سبتمبر عملية عسكرية كبيرة في شمال قطاع غزة. فدخلت فرقة كبيرة من الجنود الإسرائيليين بيت لاهيا وبيت حانون ومخيم جباليا للاجئين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر وحده، قتل

وقد قامت إسرائيل بعدد من الاغتيالات المستهدفة على مدى الشهر المنصرم. وتقدر جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم" أن إسرائيل قتلت، حتى قبل هذه الحالات الأخيرة من الإعدام بدون محاكمة، ما يزيد على ١٥٠ من المقاتلين في اغتيالات مستهدفة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. كما قتل في هذه الضربات أكثر من ١٠٠ من عابري السبيل. ونكرر نداءنا إلى حكومة إسرائيل أن تتوقف فوراً عن الممارسة غير القانونية المتمثلة في عمليات القتل بدون محاكمة، وأن تقلع عن استخدام القوة على هذا النحو في المناطق الآهلة بالسكان، حيث ترتفع فيها خطورة ما يسمى بالأضرار الجانبية.

وفي الوقت ذاته، يجب على السلطة الفلسطينية أن تتخذ خطوات حاسمة لقمع الإرهاب المنبثق من الأراضي الخاضعة لسيطرتها. ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قُتل شرطياً حدود إسرائيليان كما جرح نحو ١٥ إسرائيلياً حين فجرت انتحارية عمرها ١٨ عاماً متفجراتها في حافلة ممتلئة بالركاب في شمال القدس. ويجب أن تقدم السلطة الفلسطينية المتورطين في ارتكاب أعمال إرهابية إلى العدالة. ويجب أن تفي السلطة الفلسطينية بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، وبموجب القانون الدولي، بأن تبذل قصارى وسعها لمنع وقوع هذه الهجمات.

وخلال الشهر الماضي، حدث مزيد من العنف وسفك الدماء في الضفة الغربية أيضاً. ومن دواعي القلق بصفة خاصة تزايد عدد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. ونهيب بحكومة إسرائيل أن تمارس سلطتها القانونية على المستوطنين الإسرائيليين، وأن تقدم إلى العدالة من يرتكبون جرائم ضد الفلسطينيين والمدنيين من بلدان ثالثة.

ما لا يقل عن ٣٥ فلسطينياً، وجرح ٧٢ فلسطينياً تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٦ سنة، بالنيران التي أطلقت في مخيم جباليا، وفق ما ذكره مسؤولون في المستشفيات. وبحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عندما بدأ الجنود الإسرائيليون بإعادة الانتشار، كان قد قتل ١٣٥ فلسطينياً في غزة، منهم ١١٤ في شمال القطاع. وجرح حوالي ٥١٢ فلسطينياً، منهم ٤٣١ في شمال غزة. وخلال العملية، قتل في المتوسط ثمانية فلسطينيين كل يوم وجرح ٣٠ شخصاً.

لقد كان العديدون من الضحايا مدنيين، وكان عدد منهم أطفالاً؛ وأفيد عن مقتل ما لا يقل عن ٣٤ طفلاً بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وجرح قرابة ١٧٠ طفلاً في سن الثامنة عشرة أو أقل. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، توفيت فتاة في الثالثة عشرة من عمرها على مقربة من مدرستها بعشرين رصاصة.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق الرصاص على فتاة فلسطينية عمرها أحد عشر عاماً فأصيبت إصابات قاتلة في مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وذلك في حادث يذكرنا بأحداث الشهر الماضي حين أطلقت النار على بنت في العاشرة من العمر في غرفة الدراسة بإحدى المدارس التابعة للأونروا، وقد توفيت هي الأخرى في وقت لاحق متأثرة بجراحها. ونؤكد من جديد نداءنا إلى حكومة إسرائيل أن تحترم التزاماتها القانونية بكفالة سلامة المدنيين الفلسطينيين والامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة.

وما زال يساورنا القلق العميق أيضاً إزاء التدمير الواسع النطاق لممتلكات المدنيين وللشعائر الأساسية والأراضي الزراعية في شمال قطاع غزة خلال هذه العملية. ويثير هذا الدمار مخاوف كذلك فيما يتعلق بالعقاب الجماعي ويساعد على استفحال سفك الدماء.

الغربية. ومن المتوقع أن يواصل الفقر ازدياده. أما الأمن الغذائي، والمستويات الصحية، ونوعية المياه والتصحاح، ومستويات التعليم، فقد تدهورت جميعاً.

وتواصل إسرائيل سياساتها المتمثلة في هدم المنازل، حيث دمرت ١٦٦ منزلاً منذ إحاطتي الإعلامية السابقة، وفي مصادرة و/أو تسوية الأراضي الفلسطينية لأغراض بناء الحاجز، الذي يستمر تشييده، وخاصة حول القدس. ونكرر نداءنا إلى إسرائيل التقيد بالتزاماتها القانونية المحددة في فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠، الذي اعترف بالفتوى وطالب إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها القانونية.

وسوف يوجه الأمين العام في غضون هذا الأسبوع رسالة إلى رئيس الجمعية العامة يحمل فيها سجل الأضرار الناجمة عن تشييد الحاجز وما يعترزم من أنشطة متعلقة به على النحو المطلوب في القرار دإط-١٥/١٠. ويهدف إلى إنشاء هيئة بأسرع ما يمكن تكون لها القدرة على دراسة طلبات التسجيل والأهلية له، والتحقق من الوقائع ومدى الضرر والصلة السببية بين تشييد الجدار والضرر المتكبد.

وأود أن أقول كلمة عن السلام. يكاد مجرد الكلام عن عملية السلام يبعد المرء عن الواقع الحالي. ومع ذلك، فالصحيح أن الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن تسويته إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. ونظراً لاستمرار عدم وجود هذه المفاوضات، فإن خارطة الطريق تقدم الطريق الوحيد للتقدم. ومن شأن تنفيذ خارطة الطريق، التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) أن يعين كلا الطرفين على تلمس طريق العودة إلى مائدة التفاوض بعد أن طال ابتعادهما عنها.

يبد أي في هذا الشأن أيضاً لا أملك أن أقدم إلى المجلس ما يبعث على الارتياح. فحكومة إسرائيل ما زالت

ولا تزال الوكالات التابعة للأمم المتحدة تتأثر متأثراً شديداً في عملياتها بفعل القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطرت الأونروا إلى وقف كثير من عملياتها العادية مؤقتاً، بما فيها استئناف تقديم المعونة الغذائية الطارئة التي تشتد الحاجة إليها في قطاع غزة. كما منعت القوات الإسرائيلية منذ ٢١ أيلول/سبتمبر موظفي الأمم المتحدة، فيما عدا استثناءات قليلة، من الدخول الآمن دون عائق إلى غزة، وأعاقت إيصال المعونة الإنسانية بشكل فعال. ونكرر نداءنا إلى حكومة إسرائيل أن تضمن لموظفي الأمم المتحدة حرية التنقل وأن تكفل إمكانية الدخول غير المقيد وحرية التنقل للسلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني في قطاع غزة وجميع مناطقه.

بيد أن المدنيين الفلسطينيين، كما أبلغت المجلس في إحاطتي الإعلامية السابقة، هم أكثر من يعاني في ظل القيود المفروضة على التنقل. ولا يزال الإغلاق الكامل الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة في ٨ أيلول/سبتمبر خلال فترة الأعياد اليهودية الكبرى سارياً حتى اليوم، حيث لا يوجد أي انتقال للفلسطينيين على الإطلاق بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال محظوراً على الرجال الفلسطينيين الذي تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٥ عاماً استعمال محطة رفع للذهاب إلى مصر، وهي الممر الوحيد أمام سكان غزة الذين يحتاجون إلى السفر خارج القطاع، حتى لو كانت بحوزتهم وثائق طبية بإحالتهم لتلقي العلاج اللازم في الخارج.

ولا يزال الاقتصاد مهلهلاً. وبما أن إنعاشه أمر حيوي بالنسبة للمستقبل، لا يزال هذا الأمر مثار قلق رئيسي للجهات المانحة، التي تعترزم عقد اجتماع في وقت لاحق من هذا العام لمناقشة أفضل السبل لدعم الاقتصاد الفلسطيني. وازدادت القيود المفروضة على التنقل زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٤. ولا تزال نسبة البطالة عالية في غزة وفي الضفة

فصائل فلسطينية متناحرة. ويشير تزايد عدد الحوادث إلى أن المقاتلين يزدادون جرأة في تحديهم السلطة الفلسطينية.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، نسبت الصحف إلى رئيس الوزراء الفلسطيني أبو العلاء قوله:

”إن الأجهزة الأمنية لم تتمكن من إيقاف حالة الفوضى. فما زالت هناك مشكلات داخلية وما زالت هناك حالات فوضى ولا تزال هناك عمليات قتل ومحاولات اغتيال. ونحن مع الأسف لم نتمكن حتى الآن من أن نضبط هذا الوضع، وهو يحملنا مسؤوليات ثقيلة للغاية. والمطلوب لمواجهة هذه الحالة أن تتحد الأجهزة الأمنية كلها بقرار واضح وحاسم، وأن تعطى تعليمات صارمة وواضحة ومحددة“.

ونكرر نداءنا إلى الرئيس عرفات أن يمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات التي أصبحت الحاجة ماسة إليها. وليس هذا الإصلاح مطلوبا في الخدمات الأمنية فحسب، ويلزم توحيدها وخضوعها لوزير داخلية يملك الصلاحيات اللازمة ويأشرف من رئيس وزراء فعال، وإنما أيضا في الميادين الأخرى التي تنتظر فيها تشريعات الإصلاح موافقة الرئيس.

وفي ذلك السياق، ما زلنا ندعم الخطوات المتخذة للإعداد للانتخابات الفلسطينية. وقد انتهت عملية تسجيل الناخبين مؤخرا، بعد تمديدتها بسبب انخفاض الإقبال من جانب الناخبين والعمليات العسكرية الإسرائيلية. وبحلول ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم تسجيل ما مجموعه ٦٤,٧ في المائة ممن لهم حق الانتخاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل هذا الرقم القدس الشرقية.

وللأسف، فإن القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة قد منعت اللجنة المركزية للانتخابات من نقل قوائم التسجيل المستكملة من غزة إلى مقرها في الضفة الغربية

لا تنفذ التزاماتها بتفكيك المراكز الاستيطانية المتقدمة التي بُنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وفرض تجميد على الاستيطان، بما في ذلك ما ينتج عن النمو الطبيعي للمستوطنات، وفقا لما يتفق اتفاقا كاملا مع خارطة الطريق وتقرير ميتشيل. وكما أشارت المجموعة الرباعية مؤخرا، فإن هذا التقاعس عن التصرف مدعاة للقلق. ففي خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، تلقت المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة على الأقل ضعف المعونة المالية التي تلقتها المجتمعات المحلية اليهودية الأخرى من وزارة الداخلية الإسرائيلية. ومما يكثف مخاوفنا إزاء امتناع الحكومة عن اتخاذ إجراء بتجميد المستوطنات ما جاءت به التقارير من أن أول مركز استيطاني متقدم في قطاع غزة قد أنشئ مؤخرا، وأن عدد الشقق الجديدة التي تم بيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع بما تزيد نسبته عن ٢٠ في المائة في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٤، مقارنة بنفس الفترة خلال عام ٢٠٠٣. ونهيب بحكومة إسرائيل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبموجب خارطة الطريق.

ويلزم أن تتخذ السلطة الفلسطينية من جانبها إجراءات حقيقية تنسم بالإصرار والاستمرار لكفالة وفاء رئيس وزراء ومجلس وزراء محولين السلطات الضرورية بالالتزامات الفلسطينية في إطار خارطة الطريق، وخاصة فيما يتعلق بوضع حد للعنف والإرهاب وإصلاح قواتها الأمنية.

ولا تزال القلاقل الداخلية مستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نجح رئيس المخابرات العسكرية موسى عرفات دون إصابات من محاولة لتفجير سيارة في موكبه في غزة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ستة من مسؤولي الأمن، أحدهم إصابته خطيرة، لدى اندلاع اشتباكات مسلحة بين أعضاء

لقد أعربت المجموعة الرباعية عن تقديرها ودعمها البالغين لجهود مصر من أجل المساعدة على إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإعادة بنائها، والتوصل إلى إنهاء شامل ودائم لكل أعمال العنف، وتعزيز هدف الأمن والاستقرار والرخاء في غزة لدى تنفيذ الانسحاب. وفي ذلك الصدد، طالبت أيضا المجموعة الرباعية جميع الأطراف المعنية بالمشاركة البناءة في الجوانب الاقتصادية للانسحاب من غزة والضفة الغربية. ومن المزمع للاجتماع المؤجل للجنة الاتصال المختصة، وهي الهيئة الرئيسية للتنسيق بين المانحين، أن يعقد في وقت لاحق من هذا العام، ونأمل أن يسفر عن نتائج ملموسة على صعيد التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها السلطة الفلسطينية.

وبالانتقال إلى الوضع في جنوب لبنان، نرى أن الهدوء النسبي قد ساد على طول الخط الأزرق لأكثر من ثلاثة أشهر بقليل. والانتهاكات الوحيدة الخطيرة التي وقعت خلال هذه الفترة قد حدثت في شكل طلعات جوية إسرائيلية. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر، تم تسجيل تسعة خروقات جوية شاركت فيها ١٦ مقاتلة نفثة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وقع ما مجموعه ١٢ خرقة جوية، تسببت في اختراق حاجز الصوت في أنحاء متفرقة من لبنان. وحدثت خروقات جوية أخرى في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونهيب بحكومة إسرائيل وقف هذه الانتهاكات للخط الأزرق.

وعلى الرغم من حالة الهدوء العام، فقد ذكرت بعض الأحداث باستمرار احتمالات زعزعة الاستقرار. ففي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ووفقا لمصادر أمنية لبنانية، أطلقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية، في ٩ أيلول/سبتمبر، صاروخا واحدا من منطقة وادي يارون في اتجاه إسرائيل. وقد سقط الصاروخ الذي أصابه عطل فيما يبدو على الجانب اللبناني في الخط الأزرق. وألقت

بأمان وبدون تدخل. ومرة أخرى نحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعاون من أجل تحقيق هدف إجراء عملية انتخابية حرة وموثوق بها.

وفي اجتماع الكنيست في مستهل دورته الشتوية بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، صرح رئيس الوزراء شارون بأن "إسرائيل تتقيد بتأييدها لخارطة الطريق، التي هي الخطة الوحيدة للتمكين من إحراز تقدم نحو اتفاق سياسي قابل للتطبيق". ويأمل المرء أن يكون هذا التصريح، وليست التعليقات السابقة المنقولة عن السيد شارون وزملائه بدلالاتها المختلفة، هو الذي يمثل السياسة الإسرائيلية. ومن المقرر الآن لمبادرة الانسحاب التي أعدها السيد شارون أن تدخل العملية التشريعية في الكنيست في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ثم تعقبها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر القراءة الأولى لمشروع القانون المعني بصفقة التعويضات للمستوطنين الذين سيتم إجلاؤهم.

وكما أبلغ المجلس في إحاطات إعلامية متتالية، تُعلق أهمية بالغة على الطريقة والإطار اللذين يتم بهما الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة الغربية. فكما أعادت المجموعة الرباعية التأكيد عليه مؤخرا عقب اجتماعها في نيويورك بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر، ينبغي أن يكون الانسحاب من غزة تاما وكاملا وينبغي تنفيذه بطريقة تتسق مع خارطة الطريق. وإذا بُيئت تلك المطالب، يمكن للانسحاب أن يكون خطوة مفيدة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وذلك عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين والتي تفضي إلى تحقيق هدف الدولتين - إسرائيل، وفلسطين ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة وديمقراطية ومتصلة الأطراف - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وذلك يبقى الهدف. ونحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التنسيق الوثيق للإعداد والتنفيذ لمبادرة الانسحاب.

ذلك، فإن استئناف واستكمال مفاوضات السلام بين إسرائيل وسورية، وتنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هي مكونات لا غنى عنها في السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط

وفي بداية هذه الإحاطة الإعلامية ذكرت أن هناك شعورا بالانحراف عن المسار وبالتشاؤم. وينجم ذلك عن شعور عام مماثل بالتشاؤم إزاء التوقعات في الشرق الأوسط، مقرونا بالإحباط لأن أساس التسوية، أي حل قائم على الدولتين، أصبح ثابتا ويحظى بالتأييد الواسع لدى المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وثمة جدل يتردد في أوساط عديدة بأن الوقت قد آن لتجديد الالتزام والجهود، ولكن الأطراف لا يمكنها أن تنجح إذا تركت لوحدها. ولذلك، فإن مشاركة أنشط من جانب المجتمع الدولي تعد مكونا أساسيا إذا ما أردنا إنهاء العنف وبعث أمل جديد بالسلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الجامعة.

والآن، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لاستمرار مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

السلطات اللبنانية القبض على العناصر المسلحة المعنية بالأمر، والذين علم أنه كان بجوزتهم صاروخان آخران. ونحن نشيد بالتصرف العاجل الذي قامت به الحكومة اللبنانية، ونواصل حثها على أن تسيطر سيطرة كاملة على القوة المستخدمة في أراضيها كافة، وعلى منع جميع الهجمات من لبنان عبر الخط الأزرق.

وقد وقعت حوادث خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتصل بالوضع الأمني العام. وكان من أكثر هذه الحوادث إثارة للقلق حدوث انفجار سيارة ملغومة في بيروت بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر، استهدف سيارة الوزير السابق مروان حمادة، مما أسفر عن قتل شخص وجرح اثنين. من فيهما السيد حمادة. وأصدر الأمين العام بيانا أعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء الحادث وأكد من جديد استنكاره لمثل عمليات العنف هذه.

وفيما يتعلق بلبنان أيضا، فقد طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الأعضاء مرة كل ستة أشهر، وسيفعل ذلك بالطبع.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس مرة أخرى بأنه لم يحرز تقدم على المسار السوري - الإسرائيلي. وكما ذكرت في إحاطاتي الإعلامية السابقة، أعلن الرئيس بشار الأسد في عدد من المناسبات أنه على استعداد لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل. ولم ينتج أي تقدم يذكر عن هذه البوادر. ومع